



## كورونا يضاعف محنة فنادق قطر قبل المونديال

3أص



## ترقب عرض فيلم المرأة الخارقة

16أص



## الميليشيات الشيعية تعد بالتأثر في ذكرى مقتل سليمانى

3أص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 20/11/20

05 ربيع الثاني 1442

السنة 43 العدد 11887

Friday 20/11/2020

43rd Year, Issue 11887

# العرب

## أي مصير لعصابة البجع بعد استقالة صهر أردوغان

### رجال الأعمال والإعلام الذين استثمروا في «ولي العهد» لن ينقلبوا على الرئيس

أنقرة - لا يزال مستقبل عصابة البجع، التي تضاعف نفوذها في تركيا، خلال صعود أسهم بيرات البيروقراطية، صهر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، غامضاً بعد استقالته من وزارة المالية، ومحاولة المحيطين بالرئيس التركي تحميله مسؤولية الأزمة الاقتصادية وتهاوي سعر الليرة.

ويعتقد الكثيرون أن المجموعة التي تدير برويغاندا لا تزال تحت قيادة بيرات البيروقراطية وشقيقه الأكبر سرحات، الرئيس التنفيذي لمجموعة تركزوا الإعلامية الموالية للحكومة، وأنها تتطلع إلى تعيين البيروقراطية رأس حزب العدالة والتنمية الحاكم بعد خروج أردوغان، مشيرين إلى أن استقالة البيروقراطية لن تجعل عصابة البجع تتخرف عن مسارها، وأنها ستظل وفيه لأردوغان بالقدر نفسه الذي تحرك فيه تحت قيادة صهره.

ووفقاً للصحافي التركي فرات أرز، الذي كان من بين أعضاء مؤسسة «يوسفور غلوبال» الفكرية، تبقى العصابة قريبة من أردوغان بقدر ما هي قريبة من عائلة البيروقراطية.

وقال أرز إن رئيس عصابة البجع صهيب أويوت وزوجته هلال كابلان، يقدمان تقارير لأردوغان كل ثلاثة أشهر حول أنشطتهما.

ونشرت «يوسفور غلوبال» تغريدة وصورة جمعت مساعد أردوغان فخر الدين التون، ورئيس مؤسسة «يوسفور غلوبال» سلمان أوغوت، ونائب الرئيس هلال كابلان.

واشتهرت العصابة لأول مرة بعد أن صدرت وثيقة في الأول من مايو عام 2016 تحت عنوان قضية البجع، وحددت نقاط الخلاف بين أردوغان ورئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو. وفي الشهر التالي، استقال داوود أوغلو من منصبه، في خطوة فسرت على نطاق واسع على أنها تهمة للوزير من قبل الرئيس.

ويقول صحافيون أترك إن المجموعة التي يمولها رجال أعمال استثمروا في «ولي العهد» ستظل وفيه لأردوغان وربما تسعى إلى تهدئة الخواطر بين الرئيس وصهره ليتم لاحقاً منحه حقيبة وزارية جديدة بعيدة عن الاقتصاد.

وسواء أكان البيروقراطية أم غيره، فإن أردوغان سيعمل على تحضير خليفة له من محيطه العائلي وبدعم مباشر من رجال الأعمال والمستثمرين الذين استفادوا طويلاً من المزاي التي وفرها لهم أردوغان وصهره، خاصة ما تعلق بالقروض وتوفير السيولة لإدارة مشاريعهم.

ويعتقد محللون أن أردوغان يريد الاستمرار لأطول فترة ممكنة، مدفوعاً جزئياً بإحساس عميق بالهدف الأيديولوجي ولكن أيضاً الخوف من فقدان السلطة، واحتمال تعرضه للانتقام بعد ترك منصبه، ولذلك يبحث عن مقرب منه على الرغم من أنه من غير المعقول أن يتمكن البيروقراطية، الذي يفتقر إلى الكاريزما القوية التي يتمتع بها والد زوجته، من تولي زمام الأمور بنجاح، وهذا الخوف يفسر سبب اعتقاد العديد من المراقبين السياسيين بفكرة أن الرئيس كان يعدّه كجزء من خطة التسليم.

وتقول سينم أدار، الباحثة في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين، «شريعة أردوغان ونظامه

## فرنسا تمسك بأنف الجمعيات الإسلامية من نقطة التمويل

### ماكرون لأئمة فرنسا: نريد الإسلام ديناً لا حركة سياسية مرتهنة بالخارج



### الخروج من دائرة الالتباس

وأعلن قصر الإليزيه أن ماكرون استقبل مساء الأربعاء مسؤولي الديانة الإسلامية في فرنسا الذين عرضوا أمامه، بناءً على طلبه، الخطوط العريضة لتشكيل مجلس وطني للأئمة يكون مسؤولاً عن إصدار الاعتدات لرجال الدين المسلمين في فرنسا وسحبها منهم عند الاقتضاء.

وقالت الرئاسة الفرنسية إن ماكرون طلب أيضاً من محاوريه أن يضعوا في غضون 15 يوماً «ميثاقاً للقيم الجمهورية» يتعين على المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية والاتحادات التسعة التي يتألف منها الالتزام به.

وشدّدت الرئاسة على أن ماكرون أمهل مسؤولي المجلس مدة أسبوعين ليحضروا له هذا الميثاق.

ويجسد فصل «ضد الانقلاب» ويهدف إلى تجنب سيطرة متشددين على المساجد، ومنع أشخاص من ارتداء أماكن العبادة «في حال الإلانة بالتحريض على أفعال إرهابية أو التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف».

ويحظى موضوع المساجد باهتمام كبير من قبل الرئيس الفرنسي في ظل تحولها إلى فضاء للاستقطاب والتحريض على العنف والكراهية والصحن على بناء «مجتمع إسلامي» مغلق داخل المجتمع الفرنسي.

ويشير الخبراء إلى أن النموذج الفرنسي في مكافحة التشدد كظاهرة متعددة الوجوه سيكون منهاجاً تسير عليه أوروبا، وتمثل خطورة فرنسا بهذا الخصوص في أن جهازها الحكومي متماسك على عكس دول أخرى مثل بريطانيا، وأنه لن يكون رقيقاً سياسياً حسب الأهواء، بل رقيقاً قانونياً ومالياً تفصيلياً لا يخضع لأي ضغوط واعتبارات سوى اعتبار القانون ومصالح الدولة الفرنسية.

ويهدف مشروع القانون الفرنسي في مقاومة التطرف أيضاً إلى مكافحة الكراهية على الإنترنت، وضمان «المثول الفوري» للمتجهين أمام القضاء.

ويوجد فصل «ضد الانقلاب» ويهدف إلى تجنب سيطرة متشددين على المساجد، ومنع أشخاص من ارتداء أماكن العبادة «في حال الإلانة بالتحريض على أفعال إرهابية أو التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف».

ويحظى موضوع المساجد باهتمام كبير من قبل الرئيس الفرنسي في ظل تحولها إلى فضاء للاستقطاب والتحريض على العنف والكراهية والصحن على بناء «مجتمع إسلامي» مغلق داخل المجتمع الفرنسي.

الجمعيات من امتلاك مشاريع كبرى وعقارات ومطاعم؟

وبدأ الحرس الفرنسي على تفكيك ما أسماه ماكرون بـ«الانزالية الإسلامية» يجد تفاعلاً أوروبياً لافتاً، خاصة من النمسا التي اتهمت الإخوان المسلمين بأنهم يوفرون الحاضنة الدينية والسلوكية للتشدد وقامت بحملة لاعتقال العشرات من أنصار جماعة الإخوان.

وطالبت شذا إسلام - الباحثة المتخصصة بشؤون المسلمين في الاتحاد الأوروبي - بإنهاء الاستعانة بمصادر خارجية في علاقة مسلمي أوروبا بزعماء الدول الإسلامية.

وقالت إسلام، التي تدير مركز أبحاث في بروكسل، «ليس لدى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ولا لرئيس الوزراء الباكستاني عمران خان أي مصلحة حقيقية في تحسين حياة مسلمي أوروبا كما أنهما لا يشاركانهم مخاوفهم وأولوياتهم وقيمتهم».

وكتبت بعد الهجمات الأخيرة في فرنسا والنمسا «في الحقيقة إن العديد من المسلمين الأوروبيين فروا من هذه البلدان (بلدانهم الأصلية) بحثاً عن ماوى في أوروبا، وآخر شيء يحتاجونه هو مشورة من القوى الأجنبية».

باريس - يستهدف مشروع قانون للحكومة الفرنسية ضد التطرف الإسلامي خلق الجمعيات الإسلامية من بوابة التمويل والمساجد والتعليم، بالإضافة إلى معاقبة المحرضين على الكراهية عبر الإنترنت، في وقت حث فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أئمة المساجد في فرنسا على حفظ صورة الإسلام باعتباره ديناً واقراًً بوجوب الا يتحول إلى حركة سياسية مرتهنة بالتمويل والأجندات الخارجية.

وجاء في مشروع القانون، الذي ينتظر أن يضع ضوابط صارمة لأنشطة الجمعيات الإسلامية، أن التبرعات الأجنبية التي تتجاوز 10 آلاف يورو موارد يجب التصريح بها لجهاز الضرائب.

ومن شأن هذا السقف المالي أن يفتح عين الرقابة الفرنسية على حركة الأموال التي باتت ظاهرة للعيان لدى الكثير من الجمعيات الإسلامية التي تعيش في بحبوحة سياسية ومالية ونفسية منذ عقود، كما سيختم التدقيق في الجهات الخارجية التي تدعم هذه الجمعيات وكيفية وصول الأموال، في ظل شكوك تصوم حول استفادتها من شبكات تبيض أموال عابرة للحدود.

وبدأت بعض الدول تنأى بنفسها عن هذه القضية تحسباً لتوصل المحققين الفرنسيين إلى وجود صلات بينها وبين جمعيات خيرية ومراكز إسلامية ومدارس تعليم واتحادات طلابية. وأولى هذه الدول قطر التي باتت تبحث عن «وساطات» لتهدئة الغضب الفرنسي على إمبراطورية إسلامية مترامية النفوذ وشبكات التأثير داخل الجالية في فرنسا وخارجها.

ويقول خبراء في الحركات الدينية بفرنسا إن المطلوب الآن ليس فقط تقصي مصدر الأموال الموجودة وكيفية صرفها واستثمارها، وإنما لا بد أيضاً من العودة بأثر رجعي لمعرفة سائر التراتب الكبيرة التي بحوزة جمعيات ممثلة لجالية أغلب أبنائها يمتنون منها هامشياً، وكيف يمكن لتبرعات من أشخاص محدودي الدخل أن تمكن



شذا إسلام  
يجب إنهاء استعانة مسلمي أوروبا بزعماء مثل أردوغان وعمران خان

## عباس يسترضي نفسه بنفسه مع الإمارات وإسرائيل

وقرتت إسرائيل في سبتمبر الماضي خصم 11.3 مليون دولاراً من عائدات الضرائب، في إجراء عقابي على تخصيص السلطة مستحقاً للمعتقلين وعائلات الشهداء.

وسعى الرئيس الفلسطيني إلى استثمار نتائج الانتخابات الأميركية وخسارة دونالد ترامب لإظهار أن عودته مرتبطة بسقوط مشاريع الرئيس الأميركي، خاصة ما تعلق بوضع القدس وصيغة القرن، كما يراهن على أن الرئيس الجديد جو بايدن يمكن أن يعيد تلك المبادرات إلى نقطة الصفر.

لكن المراقبين يشيرون إلى أن رهبان عباس على باين في غير محله؛ فمشاريع السلام الجديد، فلسطينياً وعربياً، لن تتأثر بذهاب ترامب وقدموا باين مثلما هو الأمر بالنسبة إلى حاجة الفلسطينيين إلى قيادة تتماشى مع هذه التطورات.

الموقعة معنا، واستناداً إلى ما وردنا من رسائل رسمية مكتوبة وشفوية بما يؤكد التزام إسرائيل بذلك، وعليه سيعود مسار العلاقة مع إسرائيل كما كان».

وتهدف تصريحات الوزير إلى تبرير العودة المفاجئة للرئيس عباس الذي ركب خلال الأسابيع الأخيرة موجة التشهير الإخوانية الموجهة من تركيا وقطر ضد مسار السلام الجديد، وضد دول الخليج، لكن عاد بعد أن اكتشف أن الوعود التركية القطرية غير قابلة للتنفيذ، وأن التنسيق مع حماس واستعادة شعرات قديمة لم يجلبا إليه الأنتظار إقليمياً ودولياً، فاضطر إلى العودة.

ويرى المراقبون أن عودة التنسيق كانت متوقعة على نحو بعيد، فالسلطة الفلسطينية تعاني أزمة خانقة، وهي لا تستطيع الذهاب بعيداً في تصعيدها كونها الأكثر تضرراً به.

اهتمامه بمشهد تلفزيوني مواز لحرق الإعلام واللافقات والصور.

وقال مسؤول فلسطيني إن الفلسطينيين بصدد إعادة السفيرين إلى الإمارات والبحرين بعد استدعائهما احتجاجاً على قيام البلدين بتوقيع اتفاقات، بوساطة أميركية، لإقامة علاقات مع إسرائيل. لكن هذا المسؤول ذكر أيضاً أن «السفيرين عصام مصالحة (لدى الإمارات) وخالد عارف (لدى البحرين) لم يعودا بعد لمزاولة عملهما».

وعقد، الخميس، أول اجتماع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بعد استئناف العلاقات بينهما بمبادرة من الفلسطينيين.

وقال وزير الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ إنه «على ضوء الاتصالات التي قام بها الرئيس عباس بشأن التزام إسرائيل بالاتفاقيات

رام الله - غيّر الرئيس الفلسطيني محمود عباس فجأة مواقفه المتشددة تجاه مسار السلام الجديد في المنطقة. ودون أن يطرأ أي تغيير على موقف إسرائيل أو الإمارات، عاد عباس إلى مسار اللقائات المباشرة مع إسرائيل، كما قرر أن يعيد السفيرين الفلسطينيين إلى أبو ظبي والمناحة.

وقال مراقبون إن عباس بدأ كمن يسترضي نفسه بنفسه بعد أن فشل في جلب الأنتظار إلى موقفه في ظل التطورات المتسارعة التي شهدها مسار السلام. كما أن الرئيس الفلسطيني لم يكن قادراً على تحمل قرار وقف التنسيق الأمني والمدني مع إسرائيل وعدم استلام أموال عائلات الضحايا الفلسطينية التي تشكل نحو ثلثي موازنة السلطة الفلسطينية.

واعتبر معلق سياسي فلسطيني أن عباس لا يهتم بالفلسطينيين بقدر